مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية "دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري"
اسم الكاتب: د. عمر سيدي، خديجة أحمد داود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4307
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 06:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية
"دراسة ميدانية في مكاتب المراجعة في الساحل السوري"

د. عمر سيدي*
خديجة أحمد داود**

(تاريخ الإيداع 11 / 3 / 2011. قُبِل للنشر في 30 / 6 / 2011)

□ ملخّص □

تتراوح الأساليب المستخدمة في الإجراءات التحليلية بين أساليب الفحص الكمية البسيطة والأساليب الكمية المتقدمة، وتتضمن الأساليب الكمية البسيطة، كلاً من أسلوب المقارنات، أسلوب تحليل النسب المالية، أسلوب تحليل الاتجاه، أما الأساليب الكمية المتقدمة فتتضمن كلاً من أسلوب الانحدار، أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، وتستخدم هذه الأساليب للتنبؤ بقيم البنود محل الفحص، مما يُمكّن من مقارنة القيم الفعلية لهذه البنود مع التنبؤات للحكم الموضوعي على القوائم المالية المرحلية.

لذلك يتمثل الهدف من البحث في بيان دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عدد من مكاتب المراجعة، والحكم على هذه الأساليب سواء من حيث اعتمادها على التقدير الموضوعي، والبعد عن التحيز الشخصي، وتوفير الوقت والجهد، وتحديد كفاءة وفعالية الوحدات الإدارية، وتزويد المراجع بالمعلومات اللازمة.

الكلمات المفتاحية: الأساليب الكمية، القوائم المالية المرحلية، تحليل النسب المالية، أسلوب المقارنات، تحليل الاتجاه، أسلوب الانحدار، مغلف البيانات.

* مدرّس، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

The Role of Quantitative Methods in Analyzing Interim Financial Statements. "A Field Study on the Syrian Coast Auditing offices"

Dr. Omar Cede [*]

Khadija Ahmed Daod [**]

(Received 11 / 3 / 2011. Accepted 30 / 6 / 2011)

□ ABSTRACT □

The analytical procedures consists of two types: Simple and advanced analysis. The first includes comparatives , financial ratio and trend analytical methods. The second includes regression method and data envelopment analysis. methods (DEA), they conbe used to forecast items needed in comparing actual values with forecasts objective about interim financial statement.

The objective of this paper is to explain the role of Quantitative Methods in analyzing interim financial statements by designing questionnaire utilizing Auditing offices opinions, Hdiscusses if these methods ax bosed on objective estimation, thrift time and effort, them determin the competence and performance of administration units ,providing offices by important information.

Keywords: Quantitative Methods, Interim Financial Statements, financial ratio analysis, comparatives Method, Trend analytical Method, Regression Method, Data Envelopment Analysis (DEA).

[*]**Assistant professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

[**]**Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

تعد المراجعة عملية منظمة تستخدم للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد المعقول من الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتحديد مدى الاتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعة، وتوصيل نتائجها للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات، وتشمل هذه العملية الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها والغرض من ذلك هو التأكد من درجة التوافق بين التأكيدات والمعايير الموضوعة، وفي النهاية يقوم المراجعون بنقل النتائج التي يتوصلون إليها إلى المستخدمين المهتمين بها.

تنظم القوائم المالية للوحدة الاقتصادية مرة واحدة كل سنة، وتخضع للمراجعة من قبل المراجع الخارجية للتأكد من عدالة الأرقام الواردة فيها، وتتم المراجعة وفقاً لقواعد وأصول المراجعة المتعارف عليها.

ونتيجة لحاجة مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات محاسبية فورية في الوقت المناسب وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة، ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية على فترات زمنية تقل عن سنة مالية لذلك أصبحت بعض الوحدات الاقتصادية بصفة اختيارية أو كالتزام طوعي بتقديم معلومات مالية عن فترات زمنية شهرية أو ربع سنوية خلال السنة المالية، ويطلق على تلك القوائم بالقوائم المالية الفترية أو القوائم المالية المرحلية.

ونظراً لأهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية ولتوفير المصداقية لهذه المعلومات تنص البيانات الصادرة عن الهيئات المعنية بإصدار هذه القوائم على ضرورة أن يتم التصديق عليها أو فحصها بواسطة مراجع خارجي.

يعتمد المراجع على خبرته وتأهيله المهني والعلمي لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الفحص التي تتضمن العديد من الإجراءات التحليلية على القوائم المالية المرحلية، وتعتبر الإجراءات التحليلية وسيلة للحصول على أدلة تثبت عدالة المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية وعدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية حتى تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد تتضمن الإجراءات التحليلية طرق إحصائية يتم أداءها يدوياً أو باستخدام الطرق المعتمدة على الحاسب. [1]

ويقوم المراجع باستخدام هذه الأساليب لأنها توفر إمكانية إجراء عمليات حسابية أكثر تعقيداً وموضوعية وبالتالي تساعده في تفسير البيانات في الإجراءات التحليلية.

ويمكننا تصنيف أساليب الإجراءات التحليلية في ثلاث فئات:

- الفئة الأولى: أساليب غير كمية أو أساليب وصفية.
- الفئة الثانية: أساليب كمية بسيطة.
- الفئة الثالثة: أساليب كمية متقدمة مثل تحليل الارتباط، تحليل الانحدار.

وتتميز الأساليب الكمية المتقدمة في أنها تعمل على التنبؤ بالبيانات المالية والتشغيلية، في حين أن الأساليب غير الكمية تلقي الضوء فقط على البنود التي تغيرت بصورة جوهرية، ولا تبين البنود التي لم تتغير بالإضافة إلى أنها تبنى بناء على عدة عوامل منها حكم المراجع الشخصي المستمدة من معرفته بطبيعة نشاط العميل، نشاطه، الارتباط مع العملاء الذين ينتمون إلى الصناعة نفسها.

وتعتمد مكاتب المراجعة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على الأساليب غير الكمية في مرحلتي التخطيط والفحص النهائي، أما الأساليب الكمية البسيطة فتستخدم في مرحلة الاختبارات الأساسية في حين اقتصر استخدام الأساليب الكمية المتقدمة أحياناً في الاختبارات الأساسية. [2]

مشكلة البحث:

يستخدم مدقق الحسابات أساليب الفحص التحليلي عند القيام بعملية فحص القوائم المالية المرحلية وتتراوح هذه الأساليب بين الأساليب التقليدية والأساليب الكمية، وتتضمن الأساليب التقليدية على سبيل المثال (أسلوب المقارنات، أسلوب تحليل النسب المالية، تحليل الاتجاه)، ويعاب على هذه الأساليب بأنها تعتمد بشكل أساسي على التقدير الشخصي لمراقب الحسابات، أما الأساليب الكمية مثلاً (تحليل الانحدار، نموذج بوكس وجينكيز، نماذج المحاكاة بأنواعها) فتتميز بالموضوعية وبعدها عن التقدير الشخصي.

وبالتالي يمكننا تحديد مشكلة البحث في أن الفترة الزمنية المتاحة لمراجع الحسابات للقيام بعملية الفحص قصيرة، إضافة إلى وجود بعض نقاط الضعف في الأساليب المستخدمة في عملية فحص القوائم المالية المرحلية، مما يجعلنا نتجه نحو الأساليب الكمية المتقدمة، لما تتميز به من موضوعية وملاءمتها لطبيعة القوائم المالية المرحلية ودورها في رفع كفاءة وفاعلية عملية الفحص وتوفيرها للجهد والوقت وبالتالي توفير تكلفة عملية فحص القوائم المالية المرحلية، ويمكن تحديد المشكلة في السؤال التالي:

ما دور الأساليب الكمية (البسيطة والمتقدمة) في فحص القوائم المالية المرحلية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في:

- أهمية استخدام الأساليب الكمية (البسيطة والمتقدمة) د في تفسير النتائج على أساس موضوعي.
- أهمية استخدام الأساليب الكمية (البسيطة والمتقدمة) في توفير جهد ووقت المراجع أثناء قيامه بعملية فحص القوائم المالية المرحلية.
- أهمية استخدام الأساليب الكمية (البسيطة والمتقدمة) في تخفيض تكاليف عملية فحص القوائم المالية.
- أهمية استخدام الأساليب الكمية المتقدمة كونها تساهم في تقديم تقرير عملية فحص القوائم المالية المرحلية بشكل مطابق لحقيقة الوضع المالي للمنشأة، وبصورة عادلة.

كما يهدف هذا البحث إلى:

- بيان دور الأساليب الكمية (البسيطة والمتقدمة) في فحص القوائم المالية المرحلية.
- دراسة الفروق بين أفراد العينة في دور الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية المرحلية تبعاً لمتغيري الاختصاص وسنوات ممارسة العمل.

فرضيات البحث:

- إن استخدام أسلوب تحليل النسب المالية يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.
- إن استخدام أسلوب تحليل الاتجاه يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.
- إن استخدام أسلوب المقارنات يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.
- إن استخدام أسلوب تحليل الانحدار يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.
- إن استخدام أسلوب مغلف البيانات يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العاملين بمكاتب المراجعة في دور الأساليب الكمية بفحص القوائم المالية المرحلية تبعاً لمتغير الاختصاص.

منهجية وطرق البحث:

لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي المستند على معلومات عن الظاهرة المدروسة من خلال تقسيم البحث إلى قسمين تضمن القسم الأول مراجعة المراجع العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث، وتضمن القسم الثاني جمع البيانات والمعلومات من خلال تصميم استبانة تضمنت الجوانب الرئيسية لمحتوى البحث، وتتكون الاستبانة من (27) بنداً، تقيس خمسة محاور تغطي فرضيات البحث، وتشمل هذه المحاور الأساليب الكمية البسيطة والمتقدمة (أسلوب تحليل النسب المالية، أسلوب تحليل الاتجاه، أسلوب المقارنات، أسلوب تحليل الانحدار، أسلوب مغلف البيانات)، وقد تم إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيته، فقد عرض على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام طريقة إعادة الاختبار، وذلك باحتساب معامل ارتباط بيرسون الذي بلغ 83%، مما يدل على أن أداة البحث ذات ثبات جيد.

كذلك تمّ الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات spss من خلال استخدام الاحصاءات الوصفية لحساب متوسطات إجابات أفراد العينة والمتعلقة بفرضيات البحث، ولاختبار الفرضيات تمّ استخدام اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample T Test علماً أن قيمة متوسط المقياس المستخدم تساوي /3/ باعتبار أن المقياس المستخدم في جميع أسئلة الاستبيان هو المقياس التالي:

1	2	3	4	5
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

وتمّ اعتماد مستوى معنوية 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

يتكون مجتمع البحث من جميع مكاتب المراجعة العاملة في الساحل السوري والبالغ عددها /34/ مكتباً تتوزع بين /14/ مكتباً في اللاذقية، و/20/ مكتباً في طرطوس، ولتحديد حجم العينة تمّ اعتماد قانون العينة الإحصائية التالي:

$$n = \frac{P(1-P)}{\frac{P(1-P)}{N} + \frac{E^2}{S.D^2}}$$

حيث: n : حجم عينة البحث.

N : حجم مجتمع البحث.

P : قيمة احتمالية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد $P = 0.5$

E : نسبة الخطأ المسموح فيه وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

$S.D$: الدرجة المعيارية وتساوي عند معامل ثقة: $S.D = 95\%$

وبلغ مجموع أفراد العينة من العاملين في مكاتب المراجعة /31/، تمّ توزيع الاستبانات عليها، وأعيد منها /28/ استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

خصائص أفراد عينة البحث:

تناولت الباحثة خصائص أفراد عينة البحث من ناحيتين:

الاختصاص:

جدول رقم (1) توزع أفراد العينة حسب متغير الاختصاص

الاختصاص	تجارة واقتصاد	اختصاص آخر	المجموع
التكرار المطلق	20	8	28
التكرار النسبي	%71.14	%28.86	%100

يبين الجدول رقم (1) أن حملة الإجازة في الاقتصاد قد شكلوا أعلى نسبة في العينة، وقد بلغت 71.14%، في حين شكلت النسبة الأقل من الاختصاصات الأخرى حيث بلغت 28%.

سنوات الخبرة في العمل:

جدول رقم (2) توزع أفراد العينة حسب متغير سنوات ممارسة العمل (الخبرة):

سنوات الخبرة في العمل	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 5 سنة	7	%25
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	4	%14.29
من 10 إلى أقل من 15 سنة	3	%10.71
15 سنة فأكثر	14	%50
المجموع	28	%100

يبين الجدول رقم (2) أن 50% من العاملين لديهم خبرة في العمل (15 سنة فأكثر) وهي أعلى نسبة، بينما كانت النسبة الأقل بين العاملين (من 10 إلى أقل من 15 سنة)، إذا بلغت 10.71%.

الدراسات السابقة:

- **أ- دراسة (إبراهيم، ماجدة متولي محمد، 2000): استخدام الأساليب الكمية في تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية الفترية.**

هدفت الدراسة إلى تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية الفترية باستخدام الأساليب الكمية وانبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في التعرف على طبيعة فحص القوائم المالية الفترية والإصدارات المهنية المرتبطة بها وموقف مراقب الحسابات كذلك دراسة وتحاليل وتقييم أساليب الفحص التحليلي المستخدمة في فحص تلك القوائم، كما بحثت الدراسة أيضاً في مدى إمكانية تطبيق الأساليب الكمية في فحص القوائم المالية الفترية. ولتحقيق أهداف البحث أجرى الباحث دراسة تطبيقية قام من خلالها بتطبيق نموذج (بوكس وجنينكيز) على عينة من شركات

قطاع الأعمال العام تتمثل في شركات المجمعات الاستهلاكية للبيع بالتجزئة، وتمثلت البنود محل الدراسة في القوائم المالية الفترية بتلك الشركات خلال الفترة من عام 1991\1992 إلى 1996\1997.

توصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق نموذج (بوكس وجنينكيز) في التنبؤ بقيم بنود القوائم المالية الفترية لأغراض الفحص حيث يؤدي التطبيق إلى التحديد بموضوعية لماهية البنود التي تحتاج للفحص الإضافي، وكذلك تقليل نطاق وإجراءات الفحص ومن ثم تدعيم إجراءات الفحص.

ب- دراسة (مصطفى، عبد العزيز السيد، 1997): الإطار المتكامل لواجبات ومسؤوليات المراجع الخارجي عند فحص القوائم المالية الفترية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة والفحص. [3]

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم القوائم المالية الفترية وأهميتها العوامل التي دعت الحاجة إليها إضافة إلى وضع إطار متكامل لتحديد واجبات وحدود مسؤولية المراجع الخارجي عند التصديق على القوائم المالية الفترية وفقا للمعايير الدولية والقوانين واللوائح المصرفية السارية. وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي إذ قامت بالاطلاع على قوائم معايير المحاسبة والمراجعة الدولية الصادرة عن المجامع العلمية المعنية بإصدار وفحص هذه القوائم بالإضافة إلى قوائم معايير خدمات المحاسبة والفحص SSARS وقوائم تكليفات التصديق Attestation Engagement الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وأيضا اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال في مصر وقواعد ومعايير إعداد القوائم المالية الفترية ومداخل إعدادها ومتطلبات الإفصاح عنها وبيان الإجراءات التي يطبقها المراجع لفحص القوائم المالية الفترية.

ويرى الباحث أنه بإمكان المراجع الاعتماد على توقعات معدّة مسبقاً بواسطته كأساس لإجراء الفحص التحليلي ولكنه في هذه الحالة لا بد من تحديد النموذج الذي سيعتمد عليه في تكوين توقعاته وتنبؤاته وتتراوح تلك النماذج بين النماذج البسيطة والنماذج المركبة ويقوم المراجع باختيار النموذج بناء على الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص ووفقاً لتقدير وإلمام المراجع بهذه النماذج إضافة إلى درجة الدقة المطلوبة عند الفحص بالرغم من أنّ النماذج المركبة أكثر دقة وأفضل من حيث القدرة التنبؤية إلا أن هذه الدراسة ترى أن النماذج البسيطة أكثر ملاءمة واتساقاً مع متطلبات الفحص التي تطلب أن يتم الفحص خلال فترة زمنية قصيرة.

د- دراسة (Stone Mary, 2005): [4]

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح في تقارير فحص المراجع للمعلومات المالية المرحلية ومسؤولية المراجع القانونيه وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح في التقارير المالية المرحلية يزيد من مصداقية وموثوقية المعلومات المالية وبالتالي يجعل كلاً من الإدارة والمراجع أكثر اجتهاداً.

تعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها تركز انتباه القراء على العلاقات المفترضة إذ إن الإفصاح في التقارير المالية المرحلية يزيد من اجتهاد المراجع والإدارة معاً وبالتالي الإفصاح في التقارير المالية المرحلية يزيد من مسؤولية المراجع القانونية.

هـ- دراسة (Mensah.Yaw & Werner Robert,2002): [5]

تناولت هذه الدراسة موضوع أنظمة التقارير المالية المرحلية وتأثيراتها المختلفة على أسواق رأس المال باستخدام تقلبات أسعار الأسهم كمقياس للتأثير.

وأظهرت النتائج أن التقارير المالية المرحلية تخفف وتعدل من تقلبات أسواق رأس المال في الولايات المتحدة وكندا مقارنة مع أسواق رأس المال في بريطانيا واستراليا.

وأوضحت هذه الدراسة أن هيئة المعايير المحاسبية الدولية تركت مسألة التقرير المرحلي ليتم تقريرها من قبل التشريعات المحلية وأن مضمون هذا السماح هو عدم التأكد من المنافع النسبية من توقيت إصدار التقارير المرحلية والأرقام التقديرية لتلك التقارير. وأشارت هذه الدراسة إلى الحاجة من أجل المزيد من الدراسات الدقيقة حول المنافع الناتجة عن أنظمة إعداد التقارير المالية المرحلية.

ساهمت هذه الدراسة في مناقشة مسألة الفترات الزمنية المناسبة لإعداد التقارير المالية المرحلية.

أهمية القوائم المالية المرحلية:

اكتسبت القوائم المالية المرحلية أهميتها من وفائها بالطلب على المعلومات المالية المؤقتة أو بمعنىً آخر بسبب وفائها بالحاجة إليها، حيثُ يحتاج مستخدمي القوائم المالية خاصةً المتعاملين في بورصة الأوراق المالية وجهات الرقابة الرسمية مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي إلى معلومات محاسبية وملائمة وكافية وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة وعلى فترات متقاربة وذلك لتخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد السهم إضافةً إلى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان.[6]

وتعتبر القوائم المالية المرحلية وسيلة للإفصاح عن المعلومات عن فترة معينة يتم إعدادها بصورة وبشكل مناظر للقوائم المالية السنوية بغرض تحقيق الاتساق بين القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية حتى يُصبح بالإمكان الاعتماد على تلك القوائم المالية المرحلية في اتخاذ القرارات وتزيد من درجة الثقة فيها بخاصةٍ بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة لابدّ من مراجعة تلك المعلومات بواسطة مراجع حسابات خارجي مستقل.

الحاجة إلى فحص القوائم المالية المرحلية:

ترتبط الحاجة إلى فحص القوائم المالية المرحلية بإمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في الشركات على المحتوى المعلوماتي لتلك القوائم لأغراض إيجاد القرارات وضبط ومراقبة أداء إدارة هذه الشركات كما يلي:

– إن مستخدمي القوائم المالية المرحلية (المقرضون والدائنون سواء كانوا بنوك أو حملة السندات ،محللو الاستثمار، حملة الأسهم) الذين يرون أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المرحلية يوفر معلومات ملائمة وكافية لاتخاذ القرارات، وإمكانية الاعتماد عليها في توقع مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها، على متابعة الأداء المالي والاقتصادي للشركة بصفة دورية على مدار السنة وعقد مقارنات بين الفترات المرحلية المختلفة للوصول إلى مؤشرات معينة وإبداء النصح لمتخذي قرارات الاستثمار أو المقرضين والتنبؤ بقيمة السهم المتوقعة وعائد السهم، بالإضافة إلى قيام الإدارة بإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية بصورة وبشكل مناظر للقوائم المالية السنوية وبما يتفق وينسجم مع معايير المحاسبة المحلية والدولية والقوانين واللوائح التي تخضع لها المنشأة، ولتدعيم ثقة المساهمين بصدق الإدارة في إعداد ونشر القوائم المالية الدورية وفي نفس الوقت يدعّم ثقة جهات الرقابة الخارجية مثل، هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية في كفاءة أداء الإدارة لوظائفها كان لابُدّ من أن تُراجع القوائم المالية المرحلية من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل وفي الآن نفسه يزيد هذا الفحص من درجة اعتماد الإدارة على المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية في أداء وظائفها من تخطيط ورقابة ومتابعة لأداء واتخاذ القرارات[7]، إضافةً إلى أن فحص القوائم المالية المرحلية يُساعد على الشفافية من قبل الإدارة مما يُدعم دورها في حوكمة الشركات.

– يتم فحص القوائم المالية المرحلية في مصر التزاماً بمجموعة من القوانين والمعايير وهي:

أ– صدور قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية هذا الذي يتطلب من الشركات الخاضعة لهذا القانون ضرورة إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية إضافةً إلى ضرورة فحصها من قبل مراجع حسابات خارجي مستقل

ويجب على الشركة نشر ملخص وافٍ للتقارير المالية السنوية في صحيفتين رسميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

ب- صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لعام 1991 إذ ألزم هذا القانون الشركات التابعة التي تأخذ شكل الشركات المساهمة بإعداد ونشر قوائم مالية مرحلية كل ثلاثة أشهر ويجب أن تعرض هذه القوائم المالية المرحلية على مجالس إدارات الشركات القابضة وذلك لأغراض متنوعة منها للرقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة، يُمكن استخدامها لخدمة متطلبات بورصة الأوراق المالية بالنسبة للشركات التابعة المقيدة بالبورصة هذه التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

إضافةً إلى ضرورة إجراء مقارنة للقوائم المالية المرحلية مع الفترات المماثلة في السنة السابقة وأن يُصدق عليها الجهاز المركزي للمحاسبات.

جـ- يتم فحص القوائم المالية المرحلية التزاماً بمعايير المراجعة الدولية 3ومعيار المراجعة المصري رقم 240 عن مهام الفحص المحدود للقوائم المالية.[8]

أما في **الجمهورية العربية السورية** فقد نصت القوانين العاملة في مجال إعداد وفحص القوائم المالية المرحلية بما يلي:

- يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير نصف سنوي مقارن ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

- يجوز للهيئة أن تطلب من أي شركة مصدرة تزويدها بتقرير ربع سنوي مقارن لنتائج أعمالها ونشر هذا التقرير خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ تلك الفترة، مشيرة في طلبها إلى ماهية البيانات والمعلومات التي يجب أن يتضمنها هذا التقرير.

- يكون النشر المذكور أعلاه في صحيفتين رسميتين على الأقل.

كما نص قانون الشركات في الجمهورية العربية السورية رقم /3/ لعام 2008 في المادة /150/منه على اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية في الجمهورية العربية السورية. [9]

الأساليب الكمية المستخدمة في فحص القوائم المالية المرحلية:

تتراوح الأساليب المستخدمة في الإجراءات التحليلية بين أساليب الفحص الكمية البسيطة والأساليب الكمية المتقدمة، وتتضمن الأساليب الكمية البسيطة، كل من أسلوب المقارنات، أسلوب تحليل النسب المالية، أسلوب تحليل الاتجاه، أما الأساليب الكمية المتقدمة فتتضمن كل من أسلوب الانحدار، أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، وتستخدم هذه الأساليب للتنبؤ بقيم البنود محل الفحص مما يُمكّن من مقارنة القيم الفعلية لهذه البنود مع التنبؤات للحكم الموضوعي على القوائم المالية المرحلية.

أسلوب النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها: العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام وهي توضح المقام من وحدات البسط ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له كما يجب ملاحظة أن تكون هناك علاقة منطقية بين البندين اللذين يكوّنان النسبة المالية.[10]

تمتاز النسب المالية بسهولة حسابها، فهي لا تتطلب من المحلل المالي إلاّ قدراً محدوداً من الخبرة والمهارة والمعرفة بفقرات القوائم الختامية، إلاّ أنّ تفسير نتائج النسب المالية يتصف بالصعوبة والتعقيد مما يقضي من المحلل المالي الإدراك الجوهري لطبيعة العلاقة بين مكونات هذه النسب من جهة، والاقتصاد والسوق والقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة المعينة والتغيرات التي تحصل فيها من جهة ثانية، لذلك فإنّ قدرة النسب المالية على تقويم أداء المشروع، وتقديم فهم أعمق لظروفه وأوضاعه المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعاملين:

الأول: تركيب النسب المالية الذي يجب أن يتم بناءً على بيانات مالية دقيقة وأن يكون منطقياً يعكس علاقة وثيقة بين المفردات الداخلة في تكوينها.

الثاني: تفسير النسب المالية الذي يجب أن يتم بعناية وحذر شديدين من خلال التفهم العميق لمدلولاتها، والقدرة على ربط التغيرات التي تشخصها النسب المالية بمسببات هذه التغيرات.[11]

وبالتالي فإن سلامة مخرجات التحليل بالنسب المالية وصلاحيتها للاستخدام في تقويم أداء المشروع ترتبط على نحو وثيق بسلامة تركيب النسب المستعملة ودقة تفسيرها وسلامته.

أسلوب تحليل الاتجاه:

يُعتبر أسلوب تحليل الاتجاه من أكثر أساليب المراجعة التحليلية شيوعاً، وهو عبارة عن تحليل التغيرات في رصيد بند معين خلال فترة محاسبية سابقة، ويرتكز التحليل بوجه عام على مقارنة أرصدة السنة الحالية بأرصدة السنة السابقة، وقد يمتد التحليل لفترات زمنية أطول تصل إلى أربع أو خمس أو عشر سنوات.

ويتميز هذا الأسلوب بالسرعة والبساطة وانخفاض التكلفة، إلاّ أنّه يحد من استخدامه عدم التزام المنشأة بتطبيق سياسة الثبات على مدار الفترات المحاسبية مجال المقارنة في إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها كما أنه يُعاب عليه الاعتماد على التقدير الشخصي للمراجع.

وفيما يتعلق بالقوائم المالية المرحلية فإن أسلوب تحليل الاتجاه لا يُعتبر أسلوباً مناسباً للتطبيق في مجال فحص القوائم المالية المرحلية وذلك لأنّ المعلومات الواردة بتلك القوائم قد تكون ذات طبيعة موسمية تحدث بصورة منتظمة، ولإجراء فحص لهذه القوائم فإنه يلزم إزالة أثر أية تقلبات موسمية وهذا لا يتفق وطبيعة هذا الأسلوب. [12]

أسلوب المقارنات:

يعتمد مدى الاستفادة على الإجراءات التحليلية كدليل مراجعة على تطوير المراجعة لتوقعات أرصدة الحسابات المقيدة أو النسب المبنية على الأرصدة المحاسبية وذلك بغض النظر عن نوع الإجراء التحليلي المستخدم، ويقوم المراجع بتطوير توقعاته عن رصيد الحسابات أو النسب بواسطة الحصول على معلومات عبر السنوات الماضية واتجاهات الصناعة، وتوقعات موازنات العميل والمعلومات غير المالية، ويقوم المراجع بمقارنة أرصدة العميل ونسبه مع الأرصدة المتوقعة والنسب المستخدمة في واحد أو أكثر من أنواع الإجراءات التحليلية.

أسلوب تحليل الانحدار:

هو طريقة إحصائية يتم فيها التنبؤ بمتوسط متغير عشوائي أو عدة متغيرات عشوائية اعتماداً على قيم وقياسات متغيرات عشوائية أخرى، ويعتمد دائماً على العلاقة السببية بمعنى أن يكون التغير في المتغير المستقل مسبباً رئيسياً للتغير في المتغير التابع. بمعنىً آخر، يتناول هذا الأسلوب دراسة العلاقة بين المتغير التابع المراد التنبؤ بقيمته لغرض الفحص، والمتغير أو المتغيرات المستقلة المتوقع أن يكون لها تأثير على هذا المتغير التابع، ويتم صياغة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في صورة معادلة خطية تستخدم في التنبؤ. [13]

أسلوب التحليل المغلف للبيانات DEA:

هو أداة تستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومجموعة مخرجات الوحدات الإدارية متماثلة الأهداف وذلك بناءً على الأداء الفعلي لهذه الوحدات.[14]

و يعتمد أسلوب تحليل مغلف البيانات على مفهومين أساسيين هما:

– تعريف الكفاءة الذي وضعه فاريل (Farell) عام 1957 م وهذا المفهوم يعتمد حقيقة بسيطة بأن أي مؤسسة تستخدم مدخلات أقل من غيرها لإنتاج نفس مستوى الإنتاج تعتبر أكثر كفاءة.

– النظرية الاقتصادية المعروفة بأمثلية باريتو (Optimality Pareto) التي تنص على أنّ "أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفء إذا استطاعت وحدة إدارية أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية على الأقل من المخرجات التي تنتجها هذه الوحدة بكمية أقل لبعض المدخلات وبدون زيادة في أي من المدخلات الأخرى.[15]

استخدامات تحليل مغلف البيانات:

لقد تم تعميم تقنيات تحليل مغلف البيانات في استخدامات عديدة منها:

- ديناميكية الحالات التي تتضمن مدخلات كبيرة ينتج عنها مخرجات على فترات زمنية متعددة.
- الحالات العشوائية التي يتم فيها تحليل توزيع الكفاءة لإدراك حد التباين عن مستوى الكفاءة المتوسط أو الوسيط.
- برمجة الهدف حيث تمتد الوظيفة الموضوعية لنموذج تحليل مغلف البيانات لكي تحتوي على الأوزان المتفاوتة على الأهداف الكبرى أو الثانوية للمدير، وهذه الأهداف لم تكن في الاعتبار من قبل.
- حالة الكفاءة الموزعة ومناطق الجودة التي تتضمن معلومة السعر على المدخلات والمخرجات حيثما توفر ذلك أيضاً يضم قيوداً إضافية على المضاعفات النهائية لكي تعكس أفضليات وحدات اتخاذ القرار.[16]

مزايا أسلوب تحليل مغلف البيانات:

- يُوفر مجموعة من المعلومات المفيدة ويستخدم مقاييس مستمرة.
- يُحدد الوحدات الإدارية غير الكفء ونسبة عدم الكفاءة فيها.
- مصادر عدم الكفاءة والفاعلية يُمكن أن تُحلل وتُحدد كميتها لكل وحدة مقدرة.
- يُوفر مصادر عدم الكفاءة والفعالية في كل من المدخلات والمخرجات الخاصة بالوحدات غير الكفء وكميات عدم الكفاءة فيها والكميات المقترحة لكل وحدة لكي تصبح كفؤاً
- لا يحتاج لصيغة رياضية محددة بشكل واضح لوظائف الإنتاج.
- مُثبت لفائدته في الكشف عن العلاقات التي تبقى مخفية للمناهج والأساليب الأخرى.
- تعتبر المرونة وسهولة الاستخدام من أهم سمات أسلوب تحليل البيانات حيث يمكن التعامل مع متغيرات المدخلات والمخرجات المتعددة التي تقاس بوحدات مختلفة.
- قادر على التعامل ومعالجة مدخلات ومخرجات متعددة.
- يُمكن استخدامه مع أية مقاييس للمدخلات والمخرجات.

أما فيما يتعلق بعملية المراجعة:

- فيُوحّد كلاً من قائمة الدخل والميزانية بالإضافة إلى البيانات النوعية غير المالية أي يوحد بين البيانات المالية والتشغيلية.
- يُمكن استخدامه مع أي نوع من البيانات سواء كانت سنوية، نصف سنوية، ربع سنوية، شهرية، يومية.
- يلاءم أسلوب DEA بين آراء الخبراء لتثقيل عوامل المخاطرة لذلك هو مناسب خصوصاً عندما يوجد عدد صغير من خبراء المراجعة الذين لديهم آراء مختلفة لتثقيل عوامل الخطر.
- يُمكن استخدام أسلوب DEA لتبني مخاطر مرتفعة ومنخفضة.

ويعتبر أسلوب تحليل البيانات أداة مفيدة بالنسبة لقياس الكفاءة للوحدات المقدمة للخدمات مثل البنوك. ومن بين أهم المزايا:

- تحديد أفضل أداء من بين الوحدات المختلفة.
- تحديد أسوأ أداء من بين الوحدات المختلفة.
- المساعدة على تحديد المستهدفات لرفع مستويات الكفاءة.
- المساعدة في عملية إعادة توزيع الموارد اللازمة لرفع مستويات الكفاءة.
- مراقبة تغير الكفاءة عبر الزمن.[17]

النتائج والمناقشة:

نتائج الفرضية الأولى:

- **إن استخدام أسلوب تحليل النسب المالية لا يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.**

جدول رقم (3) اختبار الفرضية الأولى – أسلوب تحليل النسب المالية

الفروق	احتمال الدلالة Sig.(2- tailed)	درجات الحرية df	t	الانحراف المعياري Std. Deviation	المتوسط الحسابي Mean
معنوية	.000	27	11.531	0.53	3.57

يبين الجدول رقم (3) أن قيمة احتمال الدلالة Sig.(2- tailed) أقل من مستوى الدلالة المستخدم (0.05)، وهذا يعني أن الفروق ذات دلالة معنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تمثل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي أن استخدام أسلوب تحليل النسب المالية يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

ويبين الجدول رقم (4) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الأولى:

جدول رقم (4) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الأولى

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig.(2- tailed)	الفروق
يحتاج أسلوب تحليل النسب المالية لوقت طويل لإعداد القوائم المالية المرحلية.	3.32	1.04	3.237	.002	معنوية
يُعتبر أسلوب تحليل النسب مناسباً للقوائم المالية المرحلية.	3.25	0.87	3.120	.002	معنوية
يعتمد أسلوب تحليل النسب على تقدير موضوعي مدروس لمراجع الحسابات في اختيار النسب المالية المستخدمة كأساس للتحليل.	4.14	0.56	11.645	.000	معنوية

يبين الجدول رقم (4) ارتفاع متوسط البنود السابقة (بنود الفرضية الأولى)، وبفرق معنوي عن متوسط المقياس المستخدم (3)، وتوافق الإجابة موافق في البند الثالث، لذلك ينبغي العمل على تقليل الوقت اللازم لإعداد القوائم المالية المرحلية عند استخدام أسلوب تحليل النسب.

نتائج الفرضية الثانية:

– إن استخدام أسلوب تحليل الاتجاه لا يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

جدول رقم (5) اختبار الفرضية الثانية – أسلوب تحليل الاتجاه

المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	t	درجات الحرية df	احتمال الدلالة Sig.(2- tailed)	الفروق
3.68	0.43	17.097	27	.000	معنوية

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة احتمال الدلالة Sig.(2- tailed) أقل من مستوى الدلالة المستخدم (0.05)، وهذا يعني أن الفروق ذات دلالة معنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الثانية التي تمثل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي أن استخدام أسلوب تحليل الاتجاه يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

ويبين الجدول رقم (6) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الثانية:

جدول رقم (6) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الثانية

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig.(2- tailed)	الفروق
يعتمد أسلوب تحليل الاتجاه على تقدير موضوعي مدروس لمراجع الحسابات.	3.96	0.67	15.229	.000	معنوية
يُعتبر أسلوب تحليل الاتجاه مناسباً للتطبيق في مجال فحص القوائم المالية المرحلية.	3.41	0.78	5.608	.000	معنوية

يبين الجدول رقم (6) ارتفاع متوسط البنود السابقة (بنود الفرضية الثانية)، وبفرق معنوي عن متوسط المقياس المستخدم (3)، لذلك فإن أسلوب تحليل الاتجاه يعتمد على التقدير الموضوعي، وهو مناسب للتطبيق في مجال فحص القوائم المالية.

- **نتائج الفرضية الثالثة:**
- **إن استخدام أسلوب المقارنات لا يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.**

جدول رقم (7) اختبار الفرضية الثالثة – أسلوب المقارنات

المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	t	درجات الحرية df	احتمال الدلالة Sig.(2- tailed)	الفروق
3.11	0.83	1.451	27	.003	معنوية

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة احتمال الدلالة Sig.(2- tailed) أقل من مستوى الدلالة المستخدم (0.05)، وهذا يعني أن الفروق ذات دلالة معنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة التي تمثل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي إن استخدام أسلوب المقارنات يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

ويبين الجدول رقم (8) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الثالثة:

جدول رقم (8) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الثالثة

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig.(2-tailed)	الفروق
يأخذ أسلوب المقارنات بالحسبان النمو أو التدهور في العمليات.	3.22	0.98	3.37	.019	معنوية
يتجاهل أسلوب المقارنات العلاقات بين البيانات.	3.01	0.99	4.195	.025	معنوية

يبين الجدول رقم (8) ارتفاع متوسط البنود السابقة (بنود الفرضية الثالثة)، وبفرق معنوي عن متوسط المقياس المستخدم (3)، لذلك فإن أسلوب المقارنات يأخذ بالحسبان النمو أو التدهور في العمليات، لكن يجب التركيز على العلاقات بين البيانات عند استخدام أسلوب المقارنات.

- **نتائج الفرضية الرابعة:**
- **إن استخدام أسلوب تحليل الانحدار لا يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.**

جدول رقم (9) اختبار الفرضية الرابعة – أسلوب تحليل الانحدار

المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	t	درجات الحرية df	احتمال الدلالة Sig.(2- tailed)	الفروق
3.67	0.59	12.087	27	.000	معنوية

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة احتمال الدلالة Sig.(2- tailed) أقل من مستوى الدلالة المستخدم (0.05)، وهذا يعني أن الفروق ذات دلالة معنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الرابعة التي تمثل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي إن استخدام أسلوب تحليل الانحدار يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

ويبين الجدول رقم (10) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الرابعة:

جدول رقم (10) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الرابعة

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig.(2- tailed)	الفروق
يُساعد أسلوب تحليل الانحدار في التقليل من التحيّز الشخصي في التنبؤ بقيم البنود محل الفحص.	3.75	0.93	8.688	.000	معنوية
يُساعد أسلوب تحليل الانحدار في تحسين عملية الفحص المرحلي.	3.71	0.75	10.124	.000	معنوية
يُساعد أسلوب تحليل الانحدار في حسن استغلال الموارد المتاحة (الأصول الثابتة–الأصول المتداولة–الموارد البشرية).	3.60	0.83	7.817	.000	معنوية
يُمكن أسلوب تحليل الانحدار من توفير الوقت والجهد البشري.	3.79	0.99	8.624	.000	معنوية
يُمكن أسلوب تحليل الانحدار من التفاعل مع العديد من المتغيرات.	3.83	0.84	10.586	.000	معنوية
يُساعد أسلوب تحليل الانحدار في تحقيق الأهداف المخططة (صافي الدخل –صافي المبيعات–الحصة السوقية).	3.31	0.96	3.413	.001	معنوية

يبين الجدول رقم (10) ارتفاع متوسط البنود السابقة (بنود الفرضية الرابعة)، وبفرق معنوي عن متوسط المقياس المستخدم (3)، لذلك فإن أسلوب تحليل الانحدار يساعد في التقليل من التحيز الشخصي في التنبؤ، وفي تحسين عملية الفحص المرحلي، وحسن استغلال الموارد المتاحة، وتوفير الوقت والجهد، وتحقيق الأهداف المخططة.

- نتائج الفرضية الخامسة:

- إن استخدام أسلوب مغلف البيانات لا يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

جدول رقم (11) اختبار الفرضية الخامسة – أسلوب مغلف البيانات

المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	t	درجات الحرية df	احتمال الدلالة Sig.(2- tailed)	الفروق
3.50	0.39	13.879	27	.000	معنوية

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.(2- tailed أقل من مستوى الدلالة المستخدم (0.05)، وهذا يعني أن الفروق ذات دلالة معنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الخامسة التي تمثل فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي إن استخدام أسلوب مغلف البيانات يساهم في فحص القوائم المالية المرحلية.

ويبين الجدول رقم (12) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الخامسة:

جدول رقم (12) متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الخامسة

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	Sig.(2- tailed)	الفروق
يتفق أسلوب تحليل مغلف البيانات بطبيعته مع طبيعة القوائم المالية المرحلية.	3.49	0.75	6.943	.000	معنوية
يؤدي تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى تحديد البنود التي تحتاج لمزيد من الفحص وبالتالي تحقيق فاعلية فحص بنود القوائم المالية المرحلية.	3.63	0.99	6.758	.000	معنوية
يؤدي تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى تقليل نطاق وإجراءات الفحص ثم تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية.	3.37	0.91	4.301	.000	معنوية
يُمكّن استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات كإجراء تحليلي في جميع مراحل عملية فحص القوائم المالية المرحلية.	3.17	0.90	1.974	.041	معنوية
يُساعد أسلوب تحليل مغلف البيانات في اكتشاف احتمالية وجود بيانات غير صحيحة في تقارير المنشأة.	3.47	1.07	4.744	.000	معنوية
يوفر أسلوب تحليل مغلف البيانات مجموعة من المعلومات المفيدة ويستخدم مقاييس مستمرة.	3.76	0.71	11.513	.000	معنوية

يُساعد أسلوب تحليل مغلف البيانات في تحديد الوحدات الإدارية غير الكفء ونسبة عدم الكفاءة فيها.	3.46	0.87	5.678	.000	معنوية
يُساعد أسلوب تحليل مغلف البيانات في تحليل وتحديد كمية مصادر عدم الكفاءة والفاعلية لكل وحدة مقدرة.	3.31	1.04	3.152	.002	معنوية
يُساعد أسلوب تحليل مغلف البيانات على الكشف عن العلاقات التي تبقى خفية للمناهج والأساليب الأخرى.	3.50	0.80	6.665	.000	معنوية
يُمكّن استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات مع أي نوع من البيانات السنوية–نصف السنوية– ربع سنوية–شهرية– يومية.	3.30	0.91	3.494	.001	معنوية
يُوحّد أسلوب تحليل مغلف البيانات بين البيانات المالية والتشغيلية.	3.56	0.92	6.501	.000	معنوية
يُمكن أسلوب تحليل مغلف البيانات من تزويد المراجع بمعلومات إضافية على طول الفترة الزمنية.	3.67	0.89	7.917	.000	معنوية
يتمتع أسلوب تحليل مغلف البيانات بمقدرته على التعامل ومعالجة مدخلات ومخرجات متعددة.	3.64	0.79	8.550	.000	معنوية
يتمتع تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات بقدرته على استخدامه مع أية مقاييس للمدخلات والمخرجات.	3.67	0.72	9.981	.000	معنوية

يبين الجدول رقم (12) ارتفاع متوسط البنود السابقة (بنود الفرضية الخامسة)، وبفرق معنوي عن متوسط المقياس المستخدم (3)، لذلك فإن أسلوب مغلف البيانات في فحص القوائم المالية المرحلية.

– نتائج الفرضية السادسة:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العاملين بمكاتب المراجعة في دور الأساليب الكمية بفحص القوائم المالية المرحلية تبعاً لمتغير الاختصاص.

لدراسة الفروق بين متوسطات إجابات العاملين بمكاتب المراجعة في دور الأساليب الكمية بفحص القوائم المالية المرحلية تبعاً لمتغير الاختصاص، قامت الباحثة بتطبيق اختبار ت ستودينت كما يلي:

جدول رقم (13) نتائج اختبار (ت) ستيودينت للفروق بين متوسطات إجابات العاملين بمكاتب المراجعة في دور الأساليب الكمية بفحص القوائم المالية المرحلية تبعاً لمتغير الاختصاص

الاختصاص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الاختبار (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار عند 0.05
تجارة واقتصاد	20	4.01	0.58	3.190	26	0.031	دال
اختصاص آخر	8	3.24	0.69				

يبين الجدول رقم (13) أن احتمال الدلالة $P = 0.031 < \alpha = 0.05$ عند درجة حرية 26، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العاملين بمكاتب المراجعة في دور الأساليب الكمية بفحص القوائم المالية المرحلية تبعاً لمتغير الاختصاص وهذه الفروق لصالح العاملين الذين اختصاصهم تجارة واقتصاد ودلالة ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرتفعة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- يساهم أسلوب تحليل النسب المالية في فحص القوائم المالية المرحلية، وهو يعتمد على التقدير الموضوعي لمراجع الحسابات في اختبار النسب المالية المستخدمة كأداة للتحليل.
- يعتبر أسلوب تحليل الاتجاه مناسباً للتطبيق في مجال فحص القوائم المالية المرحلية، وهو يعتمد على تقدير موضوعي مدروس لمراجع الحسابات.
- يساهم أسلوب المقارنات في فحص القوائم المالية المرحلية، وهو يأخذ بالحسبان النمو أو التدهور في العمليات، ولكنه يتجاهل العلاقات بين البيانات.
- يساعد أسلوب تحليل الانحدار في تحسين عملية الفحص المرحلي من خلال توفير الوقت والجهد البشري، وحسن استغلال الموارد المتاحة، وتحقيق الأهداف المخططة.
- يؤدي تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية من خلال تقليل نطاق وإجراءات الفحص، واكتشاف احتمالية وجود بيانات غير صحيحة في تقارير المنشأة، وتحديد الوحدات الإدارية غير الكفء ونسبة عدم الكفاءة فيها، وتحديد كمية مصادر عدم الكفاءة والفاعلية لكل وحدة مقررة، والكشف عن العلاقات التي تبقى خفية للمناهج والأساليب الأخرى، وتزويد المراجع بمعلومات إضافية، بالإضافة إلى قدرة هذا الأسلوب على الاستخدام مع أية مقاييس للمدخلات والمخرجات.

التوصيات:

- ضرورة اعتماد مكاتب المراجعة على الأساليب الكمية المتقدمة في فحص القوائم المالية المرحلية كونها تساهم في توفير جهد المراجع، وتوفي وقت وتكاليف عملية فحص القوائم المالية، وتقديم تقرير بشكل مطابق لتحقيق الوضع المالي للمنشأة.
- أن تسعى مكاتب المراجعة وخدمة المجتمع إلى تضمين برنامج تدريبي متخصص في مجال تطبيقات الأساليب الكمية المتقدمة وخصوصاً أسلوب مغلف البيانات، لكي يتسنى للباحثين والعاملين الاطلاع على هذا الأسلوب والاستفادة منه بشكل أكبر.

- ضرورة وجود قاعدة بيانات شاملة لجميع القوائم المالية تكون في متناول العاملين ويجري تحديثها بشكل دوري كون المشكلة الأساسية التي تواجه تطبيق الأساليب الكمية المتقدمة هي عدم توفر البيانات وشموليتها.
- ضرورة التركيز في تدريس بحوث العمليات والتحليل الكمي على الأساليب الكمية المتقدمة مما يتيح للدارسين فهم أعمق وأشمل لهذه الأساليب وكيفية التطبيق العملي لها.

المراجع:

1- لطفي، أمين السيد أحمد. *المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال*، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، 565- 566.

2- إبراهيم، ماجدة متولي محمد. *استخدام الأساليب الكمية في تدعيم إجراءات فحص القوائم المالية الفترية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، 2000، 207.

3- مصطفى، عبد العزيز السيد. *الإطار المتكامل لواجبات ومسؤوليات المراجع الخارجي عند فحص القوائم المالية الفترية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة والفحص*، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، جامعة القاهرة، العدد الثاني والثالث، 1997، 27-55.

4- STONE, MARY, *Discussion Of Auditor Litigation Risk And Corporate Disclosure Of Quartely Review Report Auditing*, A Journal Of Practice & Theory, vol. 24, Supplement,2005,139-144.

5- MENSAH, Y. M, AND WERMER, R. *The Capital Market Implication of the Frequency of Interim Financial Reporting: An International Analysis*, SSRN.COM, 2002, 104-134.

6- MC DANIEL, L. S.& KINNEY, W.R., *Expectation – Formation Guidance In The Auditor's Review Of Interim Financial Information*, Journal Of Accounting Research, University Of Chicago, Spring, 1995 , 60-61.

7- JOHN MC DONNELL, IFRS Financial Reporting, *Accountancy Ireland*, Jun, Vol. 37, No.3,2005, 9-10

8- العلي، عبد الوهاب نصر؛ شحاته، شحاته السيد. *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2007، 189.

9- *نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق المالية السورية*، الرقم /3943/، تاريخ الإصدار 2006/8/28، المادة /12/.

10- مهدي، محمود كمال. *الإجراءات التحليلية في التدقيق*، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2001، 24.

11- محمد، حسين شيخ؛ قيطيم حسان؛ شحادة زيتون. *دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الالكترونية*، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد الثاني، 2007، 133.

12- أبو سمهدانة، نيفين عبد الله. *مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة*، فلسطين، 2006، 72.

13- الأمين، محاسب أحمد. *نظرية المحاسبة، مشاكل محاسبية تحل بأسلوب كمي*، مكتبة الإسراء، 2010، 1.

14- THANASSOULIS, EMMANUEL, *Data Envelopment Analysis and Its Use in Banking*, Aston, Birmingham B47 ET, United Kingdom, Intereaces 29:3 May-June 1999, 1.

15- SNNIVAS,TALLUN, *Data Envelopment Analysis: Models and Extensions, Production-Operations Management Decision Line* , May, 2000, 8.

16- الشايع، علي بن صالح بن علي. *قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات*، رسالة دكتوراه غير منشورة، السعودية، 2008، 73.

17- Ehsan H.Feroz, Sungoo Kim, *Ilene Levin and Raymond L. Raab, Analytical Procedures: A Data Envelopment Analysis Approach* ,Journal Of Emerging in Accounting ,Vol.2, 2005, 18-29.